

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تقييم استخدام المبيدات الزراعية المقيدة في محافظة خان يونس

محمد سعد حمد النجار

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ - 2019م

تقييم استخدام المبيدات الزراعية المقيدة في محافظة خان يونس

إعداد

محمد سعد حمد النجار

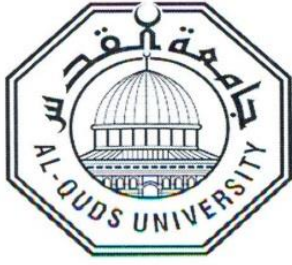
بكالوريوس العلوم الطبية المخبرية/ جامعة الإسراء
المملكة الأردنية الهاشمية

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد رمضان الأغا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الصحة العامة مسار الإدارة الصحية/جامعة القدس

1441هـ - 2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
كلية الصحة العامة

إجازة الرسالة

تقييم استخدام المبيدات الزراعية المقيدة في محافظة خان يونس

إعداد الطالب: محمد سعد حمد النجار

الرقم الجامعي: 21510097

المشرف: الأستاذ الدكتور محمد رمضان الأغا

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2019/05/04م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم :

..... : التوقيع

..... : التوقيع

..... : التوقيع

1- رئيس لجنة المناقشة: أ. د. محمد رمضان الأغا

2- ممتحنا داخلياً: د. بسام عبد الجواد أبوحممد

3- ممتحنا خارجياً: د. ثائر حسين أبوشباك

القدس - فلسطين

1441هـ - 2019 م

الإهداء

إلى من كانت سبب وجودي والدتي الغالية (رحمها الله).

إلى من كان عوني وسندي والدي الغالي (حفظه الله).

إلى الأكرم منا جميعاً شهدائنا الذين عرفنا وسبقونا إلى الجنان.

إلى رفيقة دربي وعمري زوجتي الحبيبة.

إلى عزوتي وأهلي إخواني وأخواتي.

إلى قرة عيني وفلذات كبدي أبنائي الأحبة.

إلى من لا تحلو الحياة إلا بهم أصدقائي وزملائي.

إلى من تشرفت بالانتماء الوظيفي لها وزارة الزراعة الفلسطينية.

إلى حاضنة الإدارة الصحية والقادة جامعة القدس.

إلى من نعمل لها وتستحق منا كل شيء فلسطين.

إلى كل من قرأ رسالتي، أهدي هذا العمل سائلاً الله (عزوجل) أن يتقبله مني

خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من قرأه ورجع إليه.

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزءاً منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

محمد سعد حمد النجار

التاريخ:

الشكر والتقدير

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ (الأحقاف: 15)

يطيب لي أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والامتنان لمن ساندني ووقف بجانبني، ولم يبخل علي يوما بملاحظاته وعلمه وتوجيهاته أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد رمضان الأغا الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، جزاه الله عني كل خير.

وأستاذي الغالي: الدكتور بسام عبد الجواد أبو حمد، الذي بذل جهدا طيبا في ارشادي ومتابعتي وكان عوناً وسنداً لي في جامعتي،

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتور الفاضل عضو لجنة المناقشة

الدكتور: ثائر حسين أبو شباك حفظه الله مناقشاً خارجياً

ولا يفوتني أن أشكر كلاً من الأحبة والإخوة:

الدكتور إبراهيم عبد الحميد القدرة وزارة الزراعة الفلسطينية.

المهندس صالح بخيت وزارة الزراعة الفلسطينية.

الدكتور نبيل أبوشماله وزارة الزراعة الفلسطينية.

م. وائل ثابت وزارة الزراعة الفلسطينية.

مؤسسة إنتربال الدولية إنجلترا وفرعها في فلسطين.

اللجنة الوطنية الإسلامية تكافل.

والشكر موصول للأخ الأستاذ محمد مروان بريح على التحليل الإحصائي، والأخ ماجد علي الأسطل في الطباعة والتصميم، والأخ الدكتور بسام عايش النجار على التدقيق اللغوي، ولكل من ساعد وساهم في إنجاز هذا البحث، فجزى الله الجميع عني كل خير.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم استخدام المبيدات المقيدة الاستخدام في محافظة خان يونس، والتعرف على واقع المبيدات الزراعية بشكل عام، طبقاً لمدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في العام 2002، وقد استخدم الباحث عدة مناهج علمية لإنجاز هذه الدراسة، وبلغ حجم العينة 110 من مزارعي الخضار في محافظة خان يونس، أجابوا على استبانة الدراسة طبقاً لمحاور الدراسة الخمسة التي وضعها. وحلل الباحث 58 عينة من الخضار لفحص متبقيات المبيدات فيها، وقد أخذت من 4 أصناف مختلفة (البطيخ ، الطماطم ، الملوخية ، الخيار) من مزارع المحافظة، وكانت طريقة الفحص عبر تقنية (HPLC) و (GC).

أظهرت نتائج الاستبانة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين وبين محاور المدونة بشكل عام، وقد نال محور المتطلبات التنظيمية والفنية المطلوبة لإدارة مبيدات الآفات أعلى نسبة رضا من المزارعين، وبلغت قيمة نسبته المئوية 58.6%، فيما كان محور تجارة المبيدات وتوزيعها هو الأسوأ ونال درجة رضا بلغت نسبة 48.4%.

وحسب الفحص المخبري فقد بلغت نسبة العينات التي خلت من المبيدات في صنف الطماطم 40.74% فيما ظهرت المبيدات في 59.26% من العينات، وكانت نسبة المبيدات أكثر من الحد الأقصى المسموح به دولياً 53.72%، وفي صنف الملوخية، كانت نسبة العينات التي خلت من المبيدات 20% فقط فيما ظهرت المبيدات الـ 7 المكتشفة في 80% من العينات، وكانت نسبة المبيدات أكثر من الحد الأقصى المسموح به دولياً 71.43%، وفي صنف الخيار أظهرت كافة العينات التسعة عدد 9 أنواع من المبيدات، وكانت نسبة معدلات المبيدات أكثر من الحد الدولي المسموح 55.66%، وفي صنف البطيخ وهو الأكثر خطراً وأماناً من المبيدات فقد أظهرت عينتان فقط وجود نوع واحد من المبيدات وهو مبيد النيماكور، وكان معدل جودة فيها، حسب المعدل الدولي المسموح به.

وثبت وجود بعض المبيدات في المحاصيل المفحوصة وهي: الدورسبان Chloropyrifos، ومبيد السبرين Cypermethrin، ومبيد الروجر Dimethoate، ومبيد النيماكور Fenamiphos، والريزولكس Tolclofos Methyl، كما وجد مبيد Propargite علماً بأنه ممنوع من التداول في غزة.

Evaluation of Restricted Agriculture Pesticides in Khanyoues Governorate.

Supervisor: Dr. Mohammad R. Al-Agha

By: Mohammad Saad Al-Najjar

Abstract

The study aimed to evaluating the usage of restricted pesticides in Khan Yunis and identifying the reality of agricultural pesticides in general according to the International Code of Conduct related to the distribution and usage of pesticides issued by the Food and Agriculture Organization (FAO) in 2002.

The researcher used several scientific methods to accomplish this study. The study sample consisted of 110 vegetable growers in Khan Yunis governorate who answered the questionnaire according to the five axes of the study.

58 vegetable samples were analyzed to check the pesticide residues. They were taken from 4 different types (watermelon, tomato, mallow and cucumber). They were screened by HPLC and GC technology.

The results of the questionnaire showed a statistically significant relationship between the respondents' responses and the axes of the code in general. The organizational and technical requirements required for pesticide management received the highest satisfaction rate by the farmers. The percentage reached 58.6%, while the pesticide trade and distribution axis had the worst satisfaction degree by farmers with a percentage of 48.4%.

According to laboratory testing, the percentage of pesticide-free samples in the tomato variety was 40.74% while the pesticides appeared in 59.26% of the tomato samples. Only 7% of pesticides detected in 80% of the samples, the percentage of pesticides exceeded the maximum degree allowed internationally 71.43%. All nine samples of cucumber showed 9 types of pesticides. In addition, the proportion of pesticide rates more than the international limit 55.66. In the watermelon variety, which is the safest and freest of pesticides, two samples only showed one type of pesticide, Nemacore, and its rate and quality was according to the allowed international rate.

Some pesticides were found in the tested crops such as: Chloropyrifos, Cypermethrin, Dimethoate, Fenamiphos, Tolclofos Methyl, and Propargite which is prohibited in Gaza.

الفصل الأول

الإطار العام

1-1 تقديم:

لا غنى عن المبيدات في عالم الزراعة ، فهي تقاوم الحشرات والآفات التي تهدد المحاصيل المختلفة ، بل وتنافس الإنسان على غذاءه من خلال هذا التهديد، وفيما يدور في العالم جدل واسع هذه الأيام حول ما تمثله المبيدات من فوائد ومضار، ما بين الكثير من الإيجابيات أو المساوىء ما زال صراعٌ متجدداً ماثلاً أمامنا، وفي عقولنا بين دعاة الحفاظ على البيئة، والمتخصصين في الزراعة وما تمثله من أمن غذائي للعالم أجمع، وبين رواد وأصحاب تجارة وموزعي وناقلي المبيدات في العالم.

وقد أوجب هذا الصراع الأكاديميين والباحثين والمفكرين بل والسياسيين وصانعي القرار التدخل لعلهم يجدون بعضاً من الحلول والسياسات التي تحافظ على غذاءهم من تهديد الحشرات والآفات الزراعية المختلفة فيرسموا لوحة فنية لغذاء آمن وصحي، لا تؤثر فيه المبيدات المستخدمة على صحتهم وحياتهم، ومن هنا انتشرت عالمياً عشرات الأبحاث والدراسات وأوراق العمل التي تحاول الإبحار بأمان في هذا العالم المتلاطم بأواجه المتضادة ومصالحة المختلفة.

وبينما عملت المنظمات الدولية على إنتاج آليات عمل توفر أفضل الطرق لاستخدام المبيدات واستهلاكها والتخلص من آثارها وترشيد هذا الاستهلاك أحيانا بما يحافظ على الغذاء ولا يضر بالبيئة، ذهب التجار والصناع لإنتاج مبيدات جديدة ومركبات عصرية تمكّن المزارع من تحقيق النصر على هذه الآفات والحشرات، فعاد الجدل من جديد بين الجميع، بل وعاد التضارب في المصالح والرؤى والأفكار، ولحق بهذا التنوع تضارب من نوع آخر في السياسات والتطبيقات والقرارات ذات العلاقة.

وقد شهد العالم حرباً غير معلنة، بطلها الإنسان لكن ضد نفسه، ومع الاستخدام المتكرر والخاطيء؛ وبدلاً من أن ينتصر على آفات الزراعة فيؤمن غذاءه وبيئته؛ أنتج طرقاً جديدة ومبيدات جديدة بل وآفات متجددة تحاول أن تتكيف مع ما يبدع عقل الإنسان من مبيدات تقتك بها كي تتجو منه، فاستمر الصراع، واستمرت معه قواعد وسياسات، قرارات وطرق ومناهج عمل بعضها متضاد وبعضها متوافق، تختلف باختلاف أفكار من أبدعها، استندت توافقاً دولياً في ورشات عمل واجتماعات صنفت المبيدات والآفات ودرست آثارها ونتائجها؛ فأنتجت التصنيف الحالي للمبيدات حسب استخدامها (كعكة، 2001)، وسميتها (WHO، 2009¹)، والآفات التي تقاومها (جبروني، 2008)، ثم آثارها على الإنسان والبيئة، وتركت للدول والبلدان إلحاق أنواعها بجدول هذه التصنيفات، وإدارتها كل حسب بيئتها ومناخها والآثار الصحية والاقتصادية المترتبة على استخدامها. (WHO، 2015)

ولعل فلسطين ممثلة بسلطانها الوطنية، ورغم حداثة تجربتها بالخصوص قد بدأت عملاً مميزاً بشأن المبيدات منذ سنواتها الأوائل حيث كانت المحاولة الأولى لاستصدار نظام خاص باستيراد وتداول وبيع المبيدات خلال العام 1999 (وزارة الزراعة، 2009) والتي لم تنجح بسبب عدم وجود قانون فلسطيني تعتمد عليه، إلا أن الإدارة المختصة قد نجحت باستصدار قرارات رئاسية ووزارية خاصة بهذا الشأن فكان القرار الرئاسي رقم 23 لعام 2000 بشأن ترخيص محال بيع المبيدات (وزارة الزراعة، 2000) ثم قرار وزير الزراعة رقم 1 لعام 2002 بشأن تداول وبيع مبيدات الآفات الزراعية (وزارة الزراعة، 2002) وتبعه قرار وزير الزراعة رقم 2 لعام 2002 بشأن شروط ترخيص محال بيع وتداول واستيراد المبيدات حتى العام 2003 حينما صدر فعلياً قانون الزراعة رقم 2 للعام 2003 (التشريعات الفلسطينية، 2003¹) وتعديلاته بالعام 2005، (التشريعات الفلسطينية 2005) والذي شمل تنظيم أعمال كافة الأنشطة الزراعية بكل تفاصيلها قانونياً وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تنظيم تسجيل وتداول وبيع واستيراد وتصنيع المبيدات الزراعية حسب القانون، وتحديد المواد ذات الأرقام من 48 إلى 51، بل إن المادة 51 قد نصت على: تحدد الوزارة وتعلن الأمور التالية:

- 1- أنواع مبيدات الآفات الزراعية المسموح باستعمالها.
- 2- المواصفات والمعلومات الفنية الخاصة بالمبيدات.
- 3- شروط سلامة تداولها ونقلها وتخزينها وكيفية استعمالها.
- 4- درجة سميتها ومستويات الحدود القصوى لمتبقياتها في النباتات والتربة.
- 5- إجراء تسجيلها، ونموذج السجل وتنظيمه الذي يحتفظ به الأشخاص المشتغلون بتجارة المبيدات. تشكل الوزارة لجنة تكون مهمتها تحديد الأسماء العلمية للمبيدات والآفات الزراعية (التشريعات الفلسطينية، 2003²).

وجاء بقرار وزير الزراعة تحت رقم 1 للعام 2004 وحدد فيه قائمتين خاصتين بالمبيدات اعتبر فيهما عدد 242 مبيدا بالقائمة الأولى مبيدات مسجلة رسمياً فيما حددت القائمة رقم 2 عدد 26 مبيدا مسجلا لكن مقيدة الاستيراد والتداول وفق شروط الوزارة (وزارة الزراعة، 2004).

وبقيت المشكلة الحقيقية في التطبيق العملي للقرارات المتخذة، وفي اتخاذ آليات تطبيقية عبر قرارات مجلس وزراء تنفيذية، حيث بقي الحال دون ناظم لقرارات الوزراء بالخصوص حتى وصلنا إلى الانقسام الفلسطيني العام 2007، وتعذر بعدها إصدار نظام موحد يخدم شقي الوطن المحتل، ورغم الانقسام الفلسطيني البغيض إلا أن شق الوزارة بغزة استمر في بذل الجهود فقام على تحديث قائمة المبيدات المسموح تداولها سنوياً، وأصدر أكثر من مرة قوائم محددة تداول مبيدات كما قام بتقييد استخدام مبيدات محددة، وكان منها قرار وزير الزراعة بغزة 1 للعام 2010 والذي منع تداول واستخدام بعض المبيدات وقيد استخدام أخرى (وزارة الزراعة، 2010¹)، وترافق في ذات العام مع إصدار إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010-2020 والتي أفردت جانباً من مشاريعها التطبيقية للزراعة العضوية الخالية من المبيدات والكيماويات (ص 31) ومشروع الصحة العامة والغذاء الآمن (ص 32) ثم مشروع ترشيد استخدام المبيدات والمكافحة المتكاملة (ص 74)، فيما صدر خلال العام 2016 قرار تنفيذي آخر بشأن منع تداول بعض المبيدات وتقييد مبيدات أخرى في قائمتين جديدتين أضافتا نجاحاً نظرياً حتى اللحظة في التحكم والسيطرة على مجال بيع وتداول واستيراد المبيدات محلياً بقطاع غزة. (وزارة الزراعة، 2010²)

وفيما يحسب لهذه الإدارة إيجادها لآليات تطبيقية وتنفيذية لمنع الاستيراد والتداول إلا وفق نماذج محددة وتصاريح خاصة يحصل عليها المزارع والتاجر من محافظته أو الإدارة التابع لها كل حسب موقعه وإدارته، ثم برنامج استيراد البضائع الزراعية المحسوب خلال العام 2012 (وزارة الزراعة 2012)؛ ومحاولة إحكام السيطرة الفعلية على سوق المبيدات المسوقة في قطاع غزة عبر برنامج وسم المبيدات كما سيأتي؛ إلا أن المبيدات المقيدة وعلى مر السنوات وخلال العهدين المذكورين في قطاع غزة _ عهد السلطة ما قبل 2007 وعهد الانقسام ما قبل 2018 _ بقيت مقيدة نظرياً حتى تاريخه، وبقيت كافة آليات العمل لتقييد استيراد وتداول وبيع المبيدات في قطاع غزة وبما فيها الآليات التنفيذية عاجزة عن إحكام السيطرة على هذه المبيدات ذاتها، بل إن تطبيق التقييد قد اقتصر فعلياً على مبيد واحد هو مبيد النيماتور 400 فقط حتى تاريخه رغم استمرار قرارات مختلفة لم تلغ بتقييد استخدام 28 مبيداً مختلفاً سيأتي ذكرها لاحقاً، وعليه فإن لدينا مشكلة هنا تستوجب الدراسة والبحث، ومن هنا كانت هذه الدراسة.

1-2 مشكلة الدراسة:

بناء على ما يقوم به العالم أجمع من تقييم لاستخدام المبيدات، ولتحقيق أفضل نتائج ممكنة لإدارة المبيدات كما أوجبت مدونة السلوك الدولية على الدول (أن تروج الأساليب التي تقلل من المخاطر الكامنة في مناولة المبيدات بأمان وفعالية، بما في ذلك الحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان والبيئة إلى أدنى درجة ممكنة، والوقاية من حوادث التسمم العرضي بسبب سوء مناولة المبيدات) (الفاو 2003) ونظرا لما تشهده المحافظات الجنوبية بفلسطين من استيراد وتسويق وتداول آلاف الأطنان من المبيدات سنوياً، وفي ظل التقارير المتزايدة عن سوء استخدام المبيدات عالمياً وعلاقته محلياً بأمراض خطيرة مثل السرطان (Safi, 2002) وحيث إنّ الدراسات السابقة كانت تهتم فقط بجمع المعلومات والبيانات النظرية حول المبيدات دون التقييم الحقيقي لاستخدامها؛ والتعرف على خطورة متبقياتها؛ وبسبب إدخال آلاف الأطنان من المبيدات سنوياً لمحافظة غزة كان لا بد من دراسة منهجية، علمية بحثية تغطي تقييم استخدام هذه المبيدات كون الكثير منها مصنفاً من المبيدات الأشد خطورة حسب تصنيف المبيدات حسب منظمة الصحة العالمية (WHO, 2009²)، كما أضاف كون الباحث وموقعه الإداري المتقدم والمختص في وزارة الزراعة الفلسطينية سبباً إضافياً مهماً مثلاً دافعاً قوياً للمضي قدماً في محاولة تقييم هذه المشكلة والمساهمة في إنهاء الجدل الدائر حول واقع مسئولية هذا النوع من المبيدات عن أكثر الأمراض خطورة وانتشاراً في قطاع غزة مثل السرطان الذي احتل المرتبة الثانية في قائمة الأمراض العشرة الرئيسية المسببة للوفاة (وزارة الصحة، 2017)، حيث يوجد فجوة معلوماتية من وجهة نظر الباحث حول مدى استخدام المبيدات في الزراعة وتأثير هذا الاستخدام على سلامة الغذاء، والنتائج المترتبة على صحة الإنسان توطئة للخروج بتوصيات تخدم صانع القرار في السلطة الوطنية ووزارة الزراعة وصولاً للاستخدام الأمثل للمبيدات في قطاع غزة وخصوصاً مقيدة الاستخدام منها.

1-3 مبررات الدراسة وأهميتها:

تعتبر المبيدات واحدة من أكثر وأهم ملوثات الغذاء والبيئة في العالم، ولعل أشدها خطورة تلك المبيدات شديدة السمية التي تمثل خطراً على صحة الإنسان والبيئة، وهو ما دفع العالم أجمع ومنظماته الدولية إلى تطوير الاهتمام بهذا الملف وخصوصاً منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، فكانت سبباً في نشر الآلاف من الأبحاث والدراسات والمقالات حولها وسميتها وأثارها ومضارها على البيئة والإنسان، ومن هنا واهتماماً بالإنسان الفلسطيني المحاصر كانت هذه الدراسة بالإضافة إلى المبررات الآتية:

1-3-1 المبررات العلمية (النظرية) للدراسة:

تتمثل المبررات النظرية لهذه الدراسة في:

- تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية فلسطينية للبحث العلمي عامة وللمكتبة الفلسطينية والعربية بشكل خاص، وستكون نواة لمزيد من الأبحاث والدراسات في مجال استخدام المبيدات المقيدة وفقاً للشروط والتوجيهات الدولية خاصة تلك الصادرة عن (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية وبشكل عام في غزة.
- استنساخ هذه التجربة " تقييم استخدام المبيدات وفقاً للمعايير الدولية والمحدثة دورياً" ليطبق على كل المؤسسات العاملة في الساحة الفلسطينية.
- هذه الدراسة هي الأولى في غزة وفلسطين من حيث تقييم استخدام المبيدات المقيدة وفقاً لمدونة السلوك الدولية وتوجيهات الفاو ومنظمة الصحة العالمية بالخصوص، وذلك حسب علم الباحث.
- تعتبر من الدراسات المطبقة حديثاً وفق المعايير المتفق عليها والمعتمدة عالمياً بعيداً عن الاستبيانات المطبقة في الأبحاث التقليدية فقط.
- وجود فجوة بحثية كبيرة عن أبحاث المبيدات سابقاً:

جدول (1-1) ويظهر الفجوة البحثية من وجهة نظر الباحث

الدراسة الحالية	الفجوة البحثية في الدراسات السابقة
تعتمد التقييم لكافة أصحاب العلاقة عبر الاستبيان والمسح والتحليل المخبري.	اعتمدت في معظمها على استبانة وتقييم جزئي وليس شاملاً مثال دراسة خليل ومحمود 2015.
تقيم باستخدام 5 معايير من مواد مدونة السلوك الدولية.	قيمت باستخدام معيار واحد في الأغلب مثل دراسة اللوح.
تقيم إدارة الوزارة لملف المبيدات وتحديد معايير ومحددات التداول والاستيراد والتسويق المحلي.	قيمت دور المزارعين في الاستخدام والسلوك مثل دراسة صالح 2003.
تطبق على كافة أصحاب المصلحة من وزارة ومزارعين وتجار.	طبقت على جهة واحدة من أصحاب المصلحة.

1-3-2 المبررات العملية (التطبيقية):

تتمثل المبررات العملية للدراسة، والدراسة الحالية الآتي:

- بالنسبة للإدارات المختلفة في وزارة الزراعة بكل مستوياتها: "تمكين قيادة الوزارة بكل فئاتها، ومستويات إدارتها المختلفة من التعرف على واقع استخدام المبيدات المقيدة ومدى رضا الجمهور من أدائها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات والقرارات الصحيحة في أوقاتها المناسبة تحقيقاً لمصلحة المواطن ووصولاً إلى عمليات التوأمة بين الوزارة بمختلف أماكنها محلياً مع مثيلاتها عربياً وعالمياً، لتبادل الخبرات وتحسين حالة الحفاظ على صحة الإنسان والغذاء والبيئة.

- بالنسبة للوزارة: يمكن أن تساعد هذه الدراسة الوزارة على معرفة مستوى رضا المستفيدين والمجتمع، عن خدماتها بخصوص المبيدات المقيدة والسامة، مما يمثل تغذية راجعة لكي تقوم بتصحيح مسارها بما يحتاجه، وذلك يدفعه لاعتبار نفسه مشاركاً في القرارات التي تنظم حياته، ويصبح له دافعاً له بالحفاظ على هذه الوزارة وحالة التواصل الدائم معها.

- بالنسبة للمزارعين: قد تساعد هذه الدراسة في زيادة معلومات المزارعين حول واقع استخدام المبيدات في محافظتهم وبلدهم وأخطار الخروج عن الاستخدامات المسموح بها دولياً بالخصوص، وآثار هذه المبيدات المقيدة على صحة الإنسان والبيئة، مما يدفعهم للامتثال لتعليمات الوزارة والتقيّد بها سواء كان ذلك برغبة منه أولاً، أو كان نتيجة للقرارات والسياسات التي ستقوم بها الوزارة بعد الدراسة.

- بالنسبة للتجار ومستوردي المبيدات: قد تجعل هذه الدراسة تلك الفئة من ذوي العلاقة بالمبيدات المقيدة واستخداماتها أقدر على تفهم إجراءات الوزارة بالخصوص والتقيّد بها نفيًا لحالة الجهل بالحالة المحلية والدولية والإقليمية بالخصوص، وتفادياً لحالة العقوبات التي يفرضها عليهم القانون الدولي والمحلي حال مخالفتهم للأنظمة وبما يضر بصحة الإنسان والبيئة.

- بالنسبة لكلية الصحة العامة: هذه الدراسة هي الأولى في الكلية التي تبحث تقييماً لاستخدام المبيدات المقيدة وفقاً لمدونة السلوك الدولية المتفق عليها بين منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية وفروعها الدولية وما تمثله من جهة توجيهية على الصعيد الدولي بهذا الملف الخطير على صحة الإنسان والبيئة.

- بالنسبة للمجتمع: تساعد هذه الدراسة في الحفاظ على الصحة العامة في المجتمع الفلسطيني وتعزز الحالة الصحية العامة وتساهم في تقليل الإصابة بالأمراض الخطيرة وحالات التسمم الغذائي

- بالنسبة للباحث: تساعد في إكسابه الخبرة العملية في تقييم التجارب المحلية لاستخدام المبيدات بأنواعها مع التجارب المتفق عليها دولياً عبر المنظمات الدولية، وهذا سيجعله أقدر على خدمة مجتمعه المحلي.

1-4 الغاية:

دراسة تقييم استخدام المبيدات الزراعية المقيدة في محافظة خان يونس وفقاً لمدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها واستخلاص الدروس والعبر وصولاً للاستخدام الأمثل للمبيدات والسياسات والقرارات الواجب اتخاذها تحقيقاً لهذا الغرض حفاظاً على صحة الإنسان والبيئة وتجنباً للتأثير السلبي للمبيدات على الصحة العامة.

1-5 أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع استخدام المبيدات المقيدة في محافظة خان يونس، وفق مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها .
2. تقدير مدى التزام مختلف أصحاب العلاقة بتوزيع وتداول واستعمال المبيدات، وفق مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها.
3. تحديد أهم التحديات التي تواجه مختلف أصحاب العلاقة لتطبيق مواد مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها في محافظة خان يونس.
4. تقديم التوصيات التي يتوصل لها الباحث من أجل النهوض بواقع استخدام المبيدات المقيدة في محافظة خان يونس وتطويره بما يضمن تحقيق أفضل النتائج عن هذا الاستخدام ومحاولة تعميمها على باقي محافظات القطاع.

1-6 أسئلة الدراسة:

أراد الباحث دراسة تقييم استخدام هذه المجموعة من المبيدات وذلك في ظل قرارات وزراء الزراعة المتعاقبين وباختلاف أنواع هذه المبيدات واستخدامها وذلك على صعيد مختلف أصحاب العلاقة بدءاً بوزارة الزراعة والعاملين فيها من جهة، مروراً بالتجار المستوردين وبائعي التجزئة وانتهاءً بالمزارعين المستخدمين حيث يبرز من خلال المعلومات الأولية لواقع بيع وتداول وتسويق المبيدات في قطاع غزة السؤال الرئيسي الآتي: